وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مجلس الخبراء في ايران ودوره السياسي والتشريعي

بحث تخرج تقدمت به الطالبة "تبارك مقداد ابراهيم" وهو جزء من نيل شهادة البكالوريوس في كلية القانون والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

بأشراف

أ . م .د. طلال حامد خليل

١٤٣٨ هـ ٢٠١٧ م

الاهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا اكثر من هم وعايشنا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الايام وخلاصة مشوارنا بين دفتين هذا العمل المتواضع .

الى منار العلم والامام المصطفى وسيد الخلق رسولنا الكريم محمد (ص)

الى الينبوع الذي لا يمل العطاء ومن حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

والدتي العزيزة

الى من سعى وشقى لأنعم براحتي والهنا والذي لم يبخل بشيء من اجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني ان ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر

والدي العزيز

الى من حبهم يجري في عروقي ويلهج في ذكراهم فؤادي

الى اخوتي واخواتي

الى من سرنا سويا ونحن نشق الطرق معاً نحو النجاح والابداع الى من تكاتفنا يد بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا

صديقاتي وزملائي

الى من علمونا حروف من ذهب وكلمات من درر وعبارات من اسمى واجلى العبارات في العلم من صاغوا لنا علمهم حروفاً ومن فكرهم مناره تنير لنا مسيرة العلم والنجاح

اساتذتنا الكرام

شكر وتقدير

فلعلي أكون صادقة مع نفسي لمن ساعدني في بحثي هذا ان اسجل شكري واعتزازي وامتناني في هذه الاسطر واخص في البداية الدكتور طلال حامد خليل الذي اعبر له بصدق ووفاء لما قدمه لي من جهوده العلمي والعون في اكمال بحثي هذا وعظيم شكري واعتزازي الى الاساتذة واعضاء الهيئة التدريسية في كلية القانون والعلوم السياسة جامعة ديالى الذي تعلمت منهم الكثير فلهم فائق اعتزازي واحترامي

كذلك شكري واعتزازي الى السادة رئيس القسم واعضاء لجنة المناقشة لما ابدوه من ملاحظات في تقويمهم لبحثي هذا

واقدم شكري الى كل من قد يد العون والمساعدة

والله ولي التوفيق

خطة البحث

مجلس الخبراء في ايران ودوره السياسي والتشريعي

المقدمة

المبحث الاول :- طبيعة النظام السياسي في ايران

المطلب الاول :- نشوء النظام السياسي في ايران

المطلب الثاني :- الثورة الايرانية وقيام النظام السياسي الاسلامي

المطلب الثالث :- مراحل تطور النظام السياسي الايراني بعد عام ١٩٧٩

المبحث الثاني :- الاطار النظري لمفهوم مجلس الخبراء

المطلب الاول :- مفهوم مجلس الخبراء

المطلب الثاني:- اركان مجلس الخبراء واعضائه

المطلب الثالث: مهام مجلس الخبراء وآلية عمله وكيفية انتخابات المجلس

المبحث الثالث :- دور المجلس في عملية ضع القرار السياسي في ايران

المطلب الاول :- مفهوم عملية ضع القرار بشكل عام

المطلب الثاني العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الايراني

المطلب الثالث :- مصادر عملية صنع القرار السياسي ومجلس الخبراء

الخاتمة

المحتويات

١	**الاية القرأنية**	أ
٢	الأهداء	ب
٣	الشكر والتقدير	ت
٤	المحتويات	د
٥	المقدمة	١
٦	المبحث الاول: طبيعة النظام السياسي في ايران	٣
٧	المطلب الاول: نشوء النظام السياسي في ايران	٣-٥
٨	المطلب الثاني : الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ وقيام النظام الاسلامي	٥-٦
٩	المطلب الثالث : مراحل تطور النظام السياسي الايراني بعد عام ١٩٧٩	٦-٩
١٠	المبحث الثاني : الاطار النظري لمفوهم مجلس الخبراء	٩
١١	المطلب الاول : مفهوم مجلس الخبراء	٩-١٠
١٢	المطلب الثاني : اركان مجلس الخبراء واعضائه	١٠-١١
١٣	المطلب الثالث : مهام مجلس الخبراء واليه عمله وكيفية انتخابة	١١- ١٣
١٤	المبحث الثالث : دور المجلس في عملية صنع القرار السياسي في ايران	١٣
١٥	المطلب الاول : مفهوم صنع القرار بشكل عام	١٣-١٤
١٦	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الايراني	١٤-١٨
١٧	المطلب : الثالث : مصادر القرار السياسي الخارجي الايراني ومجلس الخبراء	١٨-٢٤
١٨	الخاتمة والاستنتاجات	٢٤-٢٥
١٩	المصادر	٢٥-٢٨

المبحث الاول

((طبيعة النظام السياسي في ايران))

إن ايران هي احدى الدول الاسلامية غرب اسيا وهي بلد واسع جغرافيا و متنوع من الناحية الطبيعية والقومية فأيران تضم عدد من العرقيات والاديان المختلفة واغلب سكانها ينتمي الى العرق الاري لذا سميت (ايران) نسبة الى الآري ، وقد خضعت ايران لعدد انظمة الحكم المختلفة الا انها كانت انظمة حكم ملكية وراثية حتى عام١٩٧٩ وهو تاريخ سقوط النظام الملكي واعلان الجمهورية الاسلامية في ايران ، ومن هذا المبحث يقتضي تقسيمة الى ثلاث مطالب نتناول في المطلب الاول نشوء النظام السياسي في ايران وفي المطلب الثاني الثورة الايرانية وقيام النظام السياسي الاسلامي وفي المطلب الثالث مراحل تطور النظام السياسي الايراني بعد عام ١٩٧٩ [١]

المطلب الاول

نشوء النظام السياسي في ايران

يتميز النظام السياسي لايراني الذي يشكل عام ١٩٧٩ بخصوصية مميزة فهو قائم على اساس من الحكومة الاسلامية التي تعتمد على نظرية ولاية الفقيه كأساس للحكم وتركيبته المعقدة والمتداخلة من حيث وجود اربعة وظائف في النظام السياسي الايراني التي اقرها في الدستور وهي مؤسسة المرشد الأعلى والمؤسسات المرتبطة بها اضافة الى المؤسسات الثلاث الاخرى (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وقد اعتمد النظام السياسي الاسلامي عند قيام على دعامتين او مبدأين اساسين في الحكم وهما نظرية ولاية الفقيه والشورى في الحكم وكذلك يتمتع النظام بوجود مؤسستين عسكريتين هما الجيش النظامي والحرس الثوري التي اعطت النظام السياسي ميزة اخرى وقوة اضافية [٢]

---

(١) حمد جاسم الخزرجي ، مستقبل النظام السياسي ، جمهورية ايران الاسلامية ، دمشق ، مكتبة زين الحقوقية والادبية ، ط١ ، سنة ٢٠١٣ ، ص ٢٥

(٢) توفيق السيف ، نظريات السلطة في الفقه السياسي الشيعي ، المركز الثقافي العربي ، بيروت، الدار البيضاء ، ط ١ ،سنة ٢٠٠١ ، ص ١٩٥

ويظهر تأثير النظام السياسي القائم في ايران في الداخل والخارج فالنظام السياسي مؤثر على الدخل الايراني من خلال سيطرة المؤسسة الدينية على مقاليد الحكم وما تتمتع به من شعبية في الوسط الايراني مع وجود مؤسسات داعمة للنظام السياسي وهي المؤسسات المعينة (مجلس صيانه الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام) كذلك المؤسسات الخيرية التي انشاءها ودعمها النظام السياسي [١]

يتمتع النظام السياسي الحاكم في ايران بعناصر قوة داعمة له فأنه واجه في المقابل وما يزال تحديات عديدة ، بعضها داخل رافق النظام السياسي منذ نشأته ١٩٧٩ واخرى خارجية ، داخلياً ضمت الثورة الايرانية عدة تيارات سياسية اسلامية وعلمانية وقومية وان انفراد المؤسسة الدينية بالحكم ادى الى ظهور عدد من التحديات المعارضة للنظام الساسي والتي تؤثر على مستقبله او تضغط باتجاه بعض توجهاته الداخلية والخارجية [٢] .

لم يقتصر الامر على ذلك فقد شهدت ايران ظهور الحركة الاصلاحية من داخل النظام السياسي منذ ١٩٧٩ وتحاول احداث اصلاحات داخل النظام السياسي وبوسائل سلمية عن طريق الانتخابات ومحاولة تعديل الدستور والمظاهرات وابرزها كانت احداث الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩ والتي كان لها صدى واسه داخل ايران وخارجها فانه للمرة الاولى تخرج نخبة من داخل النظام السياسي تطالب بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ايران وهم من ابناء الثورة الايرانية هذه الاحداث يكون لها تأثير على مستقبل النظام السياسي[٣] .

وفي المقابل فان النظام واجه تحديات خارجية اخذت تضغط على النظام السياسي الايراني لأحداث تحولات مهمة سواء بتغير النظام السياسي او تغيير بعض توجهاته السياسية لقد تعززت هذه التحديات بسلسلة تحولات مهمة على الساحل الدولي والاقليمي ومنها تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وتفرد الغرب عامة الولايات المتحدة الامريكية خاصة العالم واحتلال الولايات المتحدة للعراق وافغانستان ومحاولة الغرب استثمار المعارضة الداخلية لمصلحته من اجل تغيير النظام السياسي او تغيير بعض توجهاته [٤] .

---

[٣] علي المؤمن ، النظام السياسي الاسلامي الحديث واشكاليات الاقتباس من الانظمة السياسية الوضعية ، بغداد ، دار روافد للنشر و الطباعة والتوزيع ،سنة ٢٠٠٩ ، ص ١٧٤– ص ١٧٥

[٢] – علي مؤمن ، مصدر سابق ،ص ٨٧

[٣] – http:// www.aljzeera.net

[٤] – طلال عتريسي ، ايران الى اين ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٢٨٢ ،سنة ٢٠٠٣ ، ص ٣٢

المطلب الثاني

الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ وقيام النظام السياسي الاسلامي

شكلت الثورة الاسلامية الايرانية عام ١٩٧٩ منعطفاً تاريخياً واستراتيجياً شغل اهتمام دول العالم ذات المصالح في المنطقة وأثار انفجارها العديد من التساؤلات في العالم الاسلامي خاصة والعالم عامة ، من حيث امتيازها وفاعليتها ونتائجها وطبيعة القوى التي شاركت فيها والخصائص التي تميزها عن سائر الثورات الاخرى في دول العالم النامي في القرن العشرين إذ ان معظم الثورات اما غربية الاتجاه او شرقية حسب الايديولوجية آنذاك [١]

وهناك عدة مقومات ساعدت على نجاح الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ من هذه المقومات هي :

١) المؤسسة الدينية : يعود تاريخ ظهور هذه المؤسسة ودورها في الحياة السياسية في ايران الى القرن السادس عشر ميلادي في عصر حكم الصفويين وتأتي قوة المؤسسة من استقلالها المالي ، فضلاً عن سلاح الفتاوي الاجتهادية الملزمة لمقلدي المراجع الدينية واستطاعت هذه المؤسسة توحيد عمل الاتجاهات المتعارضة في المجتمع تحت سلطة واحدة وشرعية هي المؤسسة الدينية.

٢) القيادة الدينية و سياسة الثورة: أعطيت قيادة الثورة الايرانية لآية الله الخميني بوصفه مرجعاً دينياً ذا تأثير واسع على ايران

٣) وقوف الاقليات العرقية: الى جانب الثورة الايرانية لما رأت في مبادئها من دعم لحقوق شعورهم وتطلعاتهم ، بعد ان تسببت سياسات الشاه بالحاق الضر بأغلبية الشعب الايراني

٤) مشاركة القوى السياسية والاجتماعية الايرانية في الثورة فقد انضمت اغلب الاحزاب والحركات السياسية: (الدينية والليبرالية واليسارية والقومية) في الانتفاضة ضد الشاه فقد وقفت الاحزاب والحركات خلف قيادة واحدة والالتزام بالعمل الموحد ضد الشاه[٢] .

---

[١] – **أمال السبكي ، تاريخ ايران السياسي بين الثورتين ١٩٠٦ –١٩٧٩ ، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ط ١ ، ١٩٩٩ ، ص ٢٩.**

[٢] – **حمد جاسم الخزرجي ، المصدر السابق ، ص ٦١ .**

جاء قيام النظام السياسي في جمهورية ايران الاسلامية على اساس من قناعة وصل اليها قادة الثورة بنظرية ولاية الفقيه القائمة على فرضية بقاء الحكومة الاسلامية واستمرارها مشروط ببقاء الولي الفقيه على رأسها يراقب ويشرف على القوانين الاسلامية [١]

لقد اقترح (اية الله الخميني) على الشعب اقامة النظام الاسلامي لثقته بقبول الشعب بهذا النظام واعتقاده ان الشعوب هي صاحبة القرار في تقريرها مصيرها واختيار النظام السياسي الذي تراه مناسباً ، فليس من حق احد في فرض نظام حكم معين على الشعب والوسيلة الانجح لاختيار هذا النظام هي الانتخابات أي ان الشعب ينتخب الولي والمجالس المحلية وتشكيلة مؤسسات الشورى هي جسر النظام وقاعدته [٢] .

المطلب الثالث

مراحل تطور النظام السياسي الايراني بعد عام ١٩٧٩

وعلى اثر نتيجة الاستفتاء على اقامة الجمهورية الاسلامية في نيسان ١٩٧٩ بدأت مرحلة جديدة في تاريخ ايران وتاريخ نظامها السياسي ، متمثلة بإقامة نظام سياسي له خصوصية مميزة على صعيد انظمة الحكم السائد عالمياً ونتناول في هذا المطلب اهم التطورات التي حدثت في النظام الساسي في جمهورية ايران الاسلامية بعد العام ١٩٧٩ ومن هذه .

اولاً : مرحلة المرشد الاعلى (ايه الله الخميني) للمدة ١٩٧٩ – ١٩٨٩ تعد هذه المرحلة من اهم مراحل التطور التي مرت بها ايران بعد الثورة الاسلامية وقد كانت مرحلة اساسية في بناء النظام السياسي على المستوى الداخلي والخارجي[٣] .

وبعد عودة (ايه الله الخميني) من منفاه في فرنسا اعلن عن تشكيل مجلس قيادة الثورة ، وحكومة مؤقته برائسة (مهدي بزركان) لادارة شؤون البلاد وفي ١١ شباط عام ١٩٧٩ قدمت حكومة (شاهبور بختيار) استقالتها لعدم تمكنها من السيطرة على الوضع وفقدت تأييد الجيش [٤].

---

[١] – **روح الله الموسوي الخميني ، الحكومة الاسلامية ولاية الفقيه ، مؤسسة الثقلين للثقافة ، دمشق ،٢٠٠٩ ، ص ٨١**

[٢] – **أحمد حسين يعقوب ، الامام الخميني والثورة الاسلامية في ايران القصة الكاملة بيروت ، مكتبة الغدير، ٢٠٠٠، ص ١٠٢**

[٣] – **حمد جاسم محمد الخزرجي ، المصدر السابق ص ٦٧**

[٤] – **علي مؤمن ، النظام السياسي الحديث في الاسلام ، بيروت ، دار الهلال للطباعة والنشر ، ط ١ ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٤**

وفي ٣٠اذار عام ١٩٧٩ اجرى استفتاء على نوع الحكم في ايران وقد تضمنت ورقة الاقتراع التصويت على الجمهورية الاسلامية بنعم او لا وشارك هذا الاستفتاء ٢٠ مليون ايراني وحصل الاستفتاء على اجابة بنعم بنسبة ٩٧% من اصوات المشاركين رغم بعض الاعتراضات عليه لموارد بعض اعضاء مجلس قيادة الثورة الاحزاب استفتاء الشعب على اكثر من اسم للدولة (الجمهورية الاسلامية ، الجمهورية الايرانية ،ويترك للناخب حرية الاختيار من بين هذه الاسماء [١] .

وفي ١٣ اب عام ١٩٧٩ تم انتخاب اعضاء مجلس خبراء الدستور انتخاباً مباشر و عددهم (٧٢) عضواً ومثلما حدثت اعتراضات على الاستفتاء وعلى اسم الدولة جاءت الاعتراضات من بعض اعضاء القيادة والاحزاب الايرانية التي طالبت بأنتخاب جمعية تأسيسية بعدد اكبر من الاعضاء الا ان ايه الله الخميني رفض هذه التسمية ، على اعتبار ان الجمعية التأسيسية تدون دستور مستند الى تجربة بشرية وضعية ، في حيث مجلس خبراء الدستور يحدد قراراته بما لا يتعارض مع مبادئ العقيدة الاسلامية [٢] .

وقد عزز الدستور مكانة رجال الدين في ادارة شؤون الحكم من خلال جعل اعلى سلطة سياسية في البلاد وهي (ولاية الفقيه) بيد رجال الدين واصبحت ولاية الفقيه مرتكزاً لكل السلطات السياسية [٣] .

وان مرحلة المرشد الاعلى (ايه الله الخميني) اتسمت بميزتين اساسيتين هما التعزيز الدائم لبنى الثورة ومؤسسات الدولة والتي جعلت النظام السياسي يتسم بالاستقرار النسبي والميزة الاخرى بدأت منذ عام ١٩٨٢ التي تمثلت بالاتجاه نحو التقليل من ثورة سياسات النظام الاسلامي الداخلية والخارجية واعلان شأن مصالح البلاد الوطنية [٤] .

ثانياً : (مرحلة المرشد الاعلى (ايه الله على الخامنئي) ١٩٨٩-٢٠٠٩)وفي اعقاب وفاة المرشد الاعلى(ايه الله الخميني) طرحت قضية المرشد الاعلى في النظام السياسي للنقاش داخل مجلس الخبراء واختلف الاعضاء وعددهم (٧٤) داخل المجلس بشأن اليه اختياره كون النص الدستوري قبل التعديلات الدستورية يوجب توافر شروط المرجعية الدينية والسياسية في المرشح (المادة ١٥٩) من الدستور وكانت الاراء المطروحة هي

١) اختيار مجلس قيادة ، وهذا رفض بالتصويب الداخلي .

---

[١] – علي مؤمن ، المصدر نفسة ، ص ١٥٥

[٢] – علي مؤمن المصدر السابق ، ص ١٩١

[٣] – دستور جمهورية ايران الاسلامية (المقدمة)

[٤] جلال الدين مدني ، تاريخ ايران السياسي المعاصر ' ترجمة سالم مشكور ، منظمة الاعلام الاسلامية ايران ط ١ ،١٩٨٣ ، ص ٢٦

٢) الاجماع على شخصية واحدة وهذا لم يتحقق.

٣) التصويب على مرشح وتم ذلك بالفعل واختير (علي الخامنئي) باغلبية (٦٠)عضوا مقابل (١٤) عضو صوت بالرفض ، في ٤ تموز ١٩٨٩ .

وخلال مرحلة المرشد الاعلى (ايه الله الخامنئي) جرت عدة انتخابات رئاسية وبرلمانية على المستوى الرئاسي شهدت ايران بين عام ١٩٨٩ – ٢٠٠٩ ستة انتخابات رئاسية ، فاز فيها الشيخ (هاشم رافسنجاني) في دورتين رئاسيتين (١٩٨٩ –١٩٩٣) ومحمد خاتمي بدورتين (١٩٩٧– ٢٠٠١) ومحمود احمد نجاد بدورتين (٢٠٠٥ – ٢٠١٣) [١] .

تميزت هذه المرحلة بخصائص عدة لتطور النظام السياسي الاسلامي في ايران بالاتي

اولاً : الاتجاه لمزيد من بناء الدولة والابتعاد عن الطابع الثوري ولقد حرص النظام السياسي بكل قطاعاته على الالتزام الدستوري لموعد الانتخابات وسهولة تداول السلطة ، اذا بينت طريقة انتخاب المرشد الاعلى (ايه الله علي الخامنئي) بعد وفاة ايه الله الخميني قدرة النظام السياسي على الاستقرار والاستمرار .

ثانياً :– تأثير البيئة الدولية على الوضع السياسي في ايران ان مطالب بعض الايرانيين بأنهاء العزلة الدولية اعادة العلاقات مع الغرب و اصبح التيار الاصلاحي رمزاً للمجتمع المدني الايراني وهو الوسيلة الملائمة الاحداث تغير النخبة الحاكمة لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية

لقد اكدت هذه المرحلة على ان الانتخابات الرئاسية وانتخاب الرئيس لا تفرضه الاحزاب والتكتلات والقيادات السياسية فحسب بل ان الاحداث الدولية والاقليمية من قبيل التصور الامريكي لمشروع خريطة الشرق الاوسط الجديد التي تتقاطع كثير مع مصالح ايران وهي التي دفعت لانتخاب حكومة ثورية تتلاءم مع ضرورات هذه المرحلة وادارتها [٢] .

---

[١] **امال السبكي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٧**

[٢] – **محمد السعيد عبد المؤمن ، الجمهورية التاسعة في ايران ، مجلة قضايا ايرانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الضاهر ، العدد / ، ٢٠٠٥، ص ١٠٢**

المبحث الثاني

الاطار النظري لمفهوم مجلس الخبراء

تأسس مجلس الخبراء في عام ١٩٧٩ لغرض مراجعة مسودة الدستور التي اكدت للاستفتاء الشعبي وتأليف هذا المجلس في بداية (٧٤) عضواً وفي عام ١٩٨١ تم تعديل قانون المجلس واصبح مختص باختيار المرشد الاعلى للثورة ومن ثم ازداد عدد اعضائه الى (٨٣) عضواً حتى بلغ عدد اعضائه في عام ٢٠٠٥ الى (٨٦) عضواً يتم اختيارهم من خلال تمثيل البلاد كافة في مدينة قم ، ومن هذا المبحث يقتضي تقسيمة الى ثلاثة مطالب نتناول في المطلب الاول مفهوم مجلس الخبراء وفي المطلب الثاني اركان مجلس الخبراء واعضائه وفي المطلب الثالث مهام مجلس الخبراء اليه عمل وكيفية انتخابه.

المطلب الاول

مفهوم مجلس الخبراء

مجلس الخبراء القيادة في الجمهورية الاسلامية في ايران ويسمى ايضاً مجلس الخبراء والذي هو عبارة عن هيئة نص عليها الدستور الايراني وظيفتها الاساسية هي تعين ولي الفقيه عندما تتطلب الامور ذلك [١].

يكون لمجلس الخبراء دور مهم في النظام السياسي الايراني كونه المشرف على تنفيذ اعمال المرشد الاعلى وانتخابه كونه اذا فقد احد الشروط الواجبة فيه حسب المادة (١١١) من الدستور (اذا عجز القائد عن اداء وظائفه القانونية او فقد احد الشروط المذكورة في المادة التاسعة بعد المائة او علم فقدانه لبعضها من البدء فأنه يعزل عن منصبه ويعود تشخيص الامر لمجلس الخبراء وقد حددت هذه المادة ايضا في حالة وفاة القائد او عزله عن منصبه فأن الخبراء مكلفون بالقيام بأسرع وقت لتعيين القائد الجديد واعلان ذلك [٢].

---

[١] – **طالب محيبس حسن الوائلي ، ايران في عهد الشاة اسماعيل الاول، ١٥٠١ –١٥٢٤ م ، اطروحة دكتوراه غير منتشر كلية الآداب ، جامعة بغداد ،٢٠٠٧،ص ١١٢**

[٢] **اصغر شيرازي ، دستور ايران والدولة ، في الجمهورية الاسلامية ، ترجمة حميد سلمان الكعبي ، دمشق ، دار المدى للثقافة والنشر ، ط ١، ٢٠٠٢ ، ص٨٨ .**

ونظراً لأهمية مجلس الخبراء وتحديدا في مجال اختيار المرشد الاعلى والذي يشترط فيه توافر مواصفات خاصة جرى وضع عدة (شروط العضوية المجلس)* وجعل اختيار اعضاءه تحت اشراف مجلس صيانة الدستور وبهذا يلعب مجلس الخبراء دوراً في الحياة السياسية الايرانية لأنه مشرف على اعلى سلطة سياسية في ايران وان الاتجاهات السياسية والفكرية لدى اعضائه قد تلعب دوراً في تحديد مستقبل شخص المرشد الاعلى خاصة مع انضمام اختصاصات اخرى الى المجلس اضافة الى الخبرة الدينية [١] .

ويتولى مجلس الخبراء اختيار (الولي الفقيه) الذي ينتخب من قبل الشعب على ان تتوافر فيه شروط المرجعية وفق احكام المذهب الشيعي فأن معظمهم يحملون لقب (ايه الله) ويمثل كل محافظة ايرانية على لاقل عضو في مجلس الخبراء ويتكون من ٨٦ عضواً ويخضع انتخابهم لحصية معقدة من العلاقات بين رجال الدين الشيعة وتأثيرهم او اوساطهم وعقائدهم ولمنع حصول تعقيدات مشابهة لم يعين مجلس الخبراء خليفة اخر [٢]

المطلب الثاني

اركان مجلس الخبراء واعضائه

يتكون المجلس من

١ هيئة رئاسية

٢ امانة عامة

٣ هيئة تحقيق

٤ لجان متخصصة

بعد وفاة رئيسه السابق ايه الله مشكيني ترأسه علي اكبر هاشمي رفسنجاني الرئيس الايراني الاسبق ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام الحالي ثم اتبعه محمد رضا مهدوي كني وبعد وفاة الشيخ مهدي كاني في ٢١

---

[١] حمد جاسم محمد الخزرجي ، مستقبل النظام السياسي في جمهورية ايران الاسلامية و رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، سنة ٢٠١١، ص ٤٥

***ان شروط العضوية في مجلس الخبراء هي الاخلاص والامانة والاخلاق الحسنة و الالمام بالفقه لمعرفة الشروط الواجب توافدها بالمرشد ، للمزيد ينظر في حمد جاسم محمد الخزرجي المصدر اعلاه**

[٢] – خالد موسى جواد ، العلاقات الامريكية الايرانية ١٩٦٨ – ١٩٨٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة بغداد ،١٩٩٠ ص ٦٩

اكتوبر عام ٢٠٠٤ انتخب ايه الله محمد يزدي لرئاسة هذا المجلس الدورة الاخيرة لانتخابات مجلس الخبراء انتخب ايه الله احمد جنتي في ٢٤ مايو ٢٠١٦ لرئاسة هذا المجلس ويجتمع هذا المجلس مرة واحد كل عام ولا يتقاضى اعضاءه راتباً [١] .

ويوجد للمجلس اعضاء ايضاً فمن ابرز الاعضاء التي دخلت هذا المجلس منذ تأسيسه هم (احمد جنتي ، احمد خاتمي ، صادق خلخالي ، حسن روحاني ، روح الله خاتمي ، جواد أملي ،علي مشكني ومحمد المؤمن [٢] .

المطلب الثالث

مهام مجلس الخبراء واليه عملهُ وكيفية انتخابه

اولاً : مهام المجلس

يتولى هذا المجلس الاشراف على اعمال القائد وان مهمة الاشراف التي يقوم بها مجلس الخبراء هي مباشرة وغير مباشرة في الوقت نفسة حيث يقوم اعضاء هذا المجلس بدراسة قرارات القائد وفقاً للمادة (١١٠) من الدستور الايراني ويقيمونها فان ما اوجد في جانب من جوانبها اتصلوا بالقائد واستفسروا بشأنه كان ذلك بطريقة مباشرة او غير مباشرة [٣] .

ويكون لمجلس الخبراء امانة عامة تضم مجموعة من العلماء والمحققين تقوم بعمل دراسة القضايا المتخصصة بالحكومة من النواحي السياسية والاجتماعية وتقوم ايضاً بالأشراف على مكتب الولي الفقيه (القائد) و أن هذا المجلس هو الذي يقوم بوضع اجراءات عمله ويغيرها بنفسه وكذلك يجتمع المجلس في الظروف الاستثنائية

*** نصت المادة العاشرة بعد المائة من دستور جمهورية ايران الاسلامية على وظائف القائد وصلاحياته ومنها (تعيين السياسات العامة جمهورية ايران الاسلامية ، الاشراف علي حسين اجراء السياسات العامة ، أصدار الاستفتاء ، واعلان الحرب والسلام والتغيير العام ، والقيادة العامة للقوات المسلحة**

[١] – http//www.iran –emrooz .net

[٢] – بزهان جازاني ، مدخل تاريخ ايران المعاصر ، ترجمة مركز البحوث والدراسات ، بغداد ،١٩٩١ ، سلسلة المترجمة ١٥، ص ٩٤

[٣] – امجد عبد الغفور محمد ، الدين والتحديث في يران دراسة في مواقف المؤسسة الدينية من عملية التحديث في ايران ١٩٥٥ –١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، سنة ١٩٨٨ ، ص ١٢٤

الطارئة وممكن ان تعقد الجلسات على النحوين في حالة وجدت الهيئة الرئاسية انها ضرورية لأسباب مختلفة او في حالة قدم عشرة من اعضاء المجلس طلباً خطياً لعقدها . [١]

ثانياً :- اليه عمل المجلس

يقوم الخبراء وهم الفقهاء المتمتعون بخبرات فقهية خاصة والمنتخبون من قبل الشعب باكتشاف الشخص المناسب لمنصب الولي الفقيه (قائد الثورة الاسلامية في ايران) من بين الفقهاء الموجودين ومن ثم يعلنونه على الناس وهذا بدوره يعني ان رأي هؤلاء الكاشفين بمثابة الشاهد او البنية على هذا الوالي من منطبق ما لديهم من خبرات لذلك سرعان ما لقب هؤلاء الكاشفون باصطلاح الخبراء الذين اشتهروا به بين الناس [٢] .

وبما ان الولي الفقيه (القائد) يشترط فيه الخبرة بأمور الدين والدنيا بحكم نص الدستور ينبغي ان يكون من ينتخبه على مستوى من الخبرة ليميز الافضل من بينهم في المجالين معاً [٣] .

ثالثاً : كيفية انتخابات المجلس

اجرت الدورة الاولى لانتخابات مجلس الخبراء في اكتوبر عام ١٩٨٢ وكان عدد اعضاء آنذاك نحو ٨٣ عضواً بينما عقدت الدورة الثانية عام ١٩٩٠ بعدد ٨٥ عضواً وقد شارك في الانتخابات الاخيرة نحو ١٧ مليون ناخب من اجمالي ٣٨ مليون ناخب ممن لهم حق الانتخاب أي كانت نسبة المشاركة ٤٧% [٤] .

---

[١] –أحمد الكاتب ، تطور الفكري السياسي الشيعي من الشورى الى الولاية الفقيه ، طهران . دار الشورى للدراسات والاعلام ،ط١ ، ١٩٩٧، ص ٨٢

*** نصت المادة العاشرة بعد المائة من دستور جمهورية ايران الاسلامية على وظائف القائد وصلاحياته ومنها (تعيين السياسات العامة جمهورية ايران الاسلامية ، الاشراف علي حسين اجراء السياسات العامة ، أصدار الاستفتاء ، واعلان الحرب والسلام والتغيير العام ، والقيادة العامة للقوات المسلحة**

[٢] – رعد عبد الجليل المصطفى الخليل ، الاسلام السياسي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم ، جامعة بغداد ،١٩٩٥ ، ص ٢٢

[٣] احمد الكاتب ، تطور الفكر السياسي الشيعي ، المصدر السابق ، ص ٨٤

[٤] – امال السبكي ، تاريخ ايران السياسي بين الثورتين ، المصدر السابق ،ص ٣٦

وقد اجريت انتخابات مجلس الخبراء لاختيار نائب للمرشد الاعلى عام ١٩٨٥ وتم فيه انتخاب (ايه الله حسين منتظري) خليفة (ايه الله الخميني) وبعد التعديل الدستوري عام ١٩٨٩ والتي تتضمن التعديل جانب من المواد المتعلقة بالمرشد الاعلى قد منح مجلس الخبراء صلاحية اختيار المرشد الاعلى والاشراف على تنفيذ عمله وامكانية عزل اذا تبين عدم اهلية للقيادة [١] .

المبحث الثالث

دور المجلس في عملية صنع القرار السياسي في ايران

ان عملية صنع القرار هي عملية مركبة تتضمن العديد من المراحل لكل منها معاييره الخاصة والتي يجب مراعاتها من قبل صناع القرار كما ان عملية ديناميكية تتضمن العديد من الخيارات يستلزم تقيمها عمليات عقلية متعددة وان عملية صناعة القرار تعتمد على عدة عوامل منها المحيط او البيئة او الخبرة او المغامرة وايضاً شخصية صاحب القرار ، ومن هذا المبحث يقتضي تقسيمه الى ثلاث مطالب نتناول في المطلب الاول مفهوم عملية صنع القرار بشكل عام وفي المطلب الثاني العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الايراني وفي المطلب الثالث مصادر القرار السياسي .

المطلب الاول

مفهوم عملية صنع القرار بشكل عام

يقصد بعملية صنع القرار بصفة عامة الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل الى صفة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة وكل القرارات ترمي الى تحقيق اهداف معينة او تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب بها [٢] .

---

[١] – دستور جمهورية ايران الاسلامية ، مديرية ترجمة والنشر رابطة الثقافة والعلاقات الاسلامية ، طهران ،ط١ ، ١٩٧٩ ، المادة ١٠٧

[٢] –عبد الله يوسف سهر ، السياسة الخارجية الايرانية ، تحليل لصناعة القرار، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد ١٣٨ ، ١٩٩٩ ، ص ١١

وتعرف ايضاً عملية صنع القرار بأنها عملية اختيار الواعي بين بدائل متاحة عديدة لا يخلو منها عنصر الشك ومن ثم اساس عملية صنع القرار هي الخيار بين البدائل المتاحة وتعتبر عملية صنع القرار السياسي محل اهتمام عملي في الدراسات السياسية بمجالات المختلفة وفروعها المتباينة ولم يعد تحليل عملية القرار السياسي قاصراً على القرارات الداخلية في الدولة بل امتد الى القرارات التي تستخدمها الدولة في النطاق الخارجي لذلك اضحى التمييز بين ما يسمى قراراً داخلياً وبين ما يسمى قراراً خارجياً [١]

وان عملية صنع القرار لا تأتي بصورة فجائية او طارئة او بصورة عبثية بل تأتي بشكل منظم ومدروس لأنها بالضرورة نتاج عن تراكم خبرة وجهد من الدراسة المعمقة لأوضاع معينة تدفع الجهة المعينة باتخاذ القرار نحو ما تصبوا اليه الحاجة و وان ظاهرة صنع القرار ليست عملية فكرية محضة تشمل في ملاحظة الوضع وإدراكه والقدرة على التخمين والحدس بل هي مسالة اجتماعية وعمل باليات معينة تشارك في عملية صنع القرار اطراف داخلية جزءاً من نظام صنع القرار اخرى خارجية مؤثرة بالقرار بشكل او بأخر.[٢]

ويعد القرار السياسي بمثابة اختيار بين عدة امكانات واحتمالات او بدائل أي انتقاد ظرفي ضمن اطار التنوع البنيوي للنظام السياسي ولا تخرج عملية صنع القرار السياسي الخارجي الايراني عن مثل هذه المعطيات فأيران دولة تعمل بنظام المؤسسات الحكومية و الغير الحكومية [٣] .

المطلب الثاني

العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الايراني

تخضع عملية صناعة القرار السياسي في أي دوله لعوامل مؤثرة ومراحل لا تخلو من تداخلات معقده ومتواصلة تحبط بها وبالمراحل الاولية لتحديد اطر القرار واهداف وتستمر طوال فترة الاعداد والتحضير له وتسعى الى مشاركة في الية تنفيذ والاستفادة من نتائجه بشكل مباشر او غير مباشر [٤].

---

[١] – عباس ملكي ، صنع القرار في السياسة الخارجية الايرانية ، مجلة مختارات ايرانية ، القاهرة ، العدد ٣٦ ، ٢٠٠٣، ص٢٢

[٢] – صادق حنتوش ناصر ، السياسة الخارجية الايرانية (١٩٧٩ – ٢٠١٢) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، سنة ٢٠١٣ . ص ٢

[٣] –احمد ناصوري ، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٢١ ، العدد الاول ، سنة ٢٠٠٥، ص ٢٦٩

[٤] – صادق حنتوش ناصر ، المصدر السابق ، ص ٣

فمن العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الايراني بعد قيام الثورة عام ١٩٧٩ تنوع بين عوامل البيئة الداخلية للسياسة الخارجية الايرانية عوامل البيئة الخارجية لها وهذه العوامل هي

اولاً: عامل البيئة الداخلية

يعتمد تأثير بيئة ايران الداخلية على سياستها الخارجية من خلال تقسيمها على جملة من العوامل وهي العامل الايديولوجي والعامل الاقتصادي والدستوري والثقافي الاجتماعي وعامل شخصية صناع القرار والعامل العسكري

١_ العامل الايديولوجي يعتمد العامل الايديولوجي مجمل الفلسفة السياسية التي يقوم عليها النظام السياسي في ايران والتي تتمركز حول (نظرية ولاية الفقيه) في ادارة كافة الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والداخلية والخارجية [١] .

وعلى الرغم من ان المتغير الايدلوجيا يلعب دوراً مؤثراً في عملية القرار في ايران . بحكم الطبيعة الاسلامية للثورة ونظامها الا ان ايران شأنها شأن أي دولة اخرى لها اهداف ومصالح قد لا تتحقق بالضرورة في ظل النظام الصارم بالايدلوجية المعلنة مما يفرض نوعاً من المرونة في مجال أعمال المثل العقائدية ولاسيما في ظل عملية التحول من مرحلة الثورة مرحلة الدولية [٢] .

٢- العامل الاقتصادي : يؤثر العامل الاقتصادي في صناعة القرار السياسي الخارجي الايراني من خلال أهمية البيئة الاقتصادية الايرانية والتي تعتمد على مرتكزات الاساسية من اهمها

النفط والغاز :- تعد ايران من الدول الوفيرة بالثروات الطبيعية لاسيما النفط والغاز اللذان يشكلان عصب الاقتصاد العالمي وهذا يتيح لإيران التصرف مع الدول بحرية كاملة وهي تستعمل النفط والغاز ورقة ضغط ضد الدول الاخرى سواء في بيئتها الاقليمية او الدولية[٣] .

---

[١] نيفين عبد المنعم مسعد ، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الايرانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ١ . ٢٠٠٣ ، ص ١٥١

[٢] – عبد العزيز مهدي مكي ، سياسة ايران الخارجية عام (١٩٧٩ –٢٠٠٣) اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد سنة ٢٠٠٥ ، ص ٤٢

[٣] – ضاري سرحان الحمداني ، سياسة ايران اتجاه دول الجوار ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ،ط١و٢٠١٢، ص ٨٨

الصناعة و التكنولوجيا :- ان البعد التكنولوجي واثره في السياسة الخارجية لأي دولة بالقدرة على استثمار البيئة الطبيعية والاجتماعية وادارتها وفي الواقع ان امتلاك الثروات الطبيعية لا تكفي ان تكون الدولة غنية ومتطورة لتمارس سياسة خارجية قائمة على اساس فعلي بل يتوجب امتلاك قدرات تكنولوجية واقتصادية لاستثمار هذه المواد[١] .

الزراعة : بالنظر لوجود اقاليم بالدولة الايرانية ذات الفصول الاربعة للزراعة وذلك دليل على صلاحية اراضيها تمتلك نسبة (١%) من الموارد الزراعة في العالم او على الرغم من امتلاك ايران الاراضي الزراعية وفضلاً عن الثورة الحيوانية فأنها تشكل رافداً قوياً للاقتصاد الايراني ويشكل عامل قوة لسياسة الايرانية الداخلية [٢] .

٣_ العامل الجغرافي : ان المعطيات الجغرافية السياسية والاستراتيجية والجغرافية الاقتصادية ذات التأثير البارز في السياسة والعلاقات الخارجية الايرانية وهناك قاعدة عامة مفادها ان عامل الجغرافية يفرض نفسة بشكل على الانظمة السياسية وذلك يكون العامل الجغرافي عاملاً مؤثراً في صوغ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية [٣] .

٤_ شخصية صنع القرار: ينطلق من الدور المهم الذي يضطلع العامل القيادي في عملية صنع القرار السياسي فالقرار اما ان يعبر عن قيم النخبة الحاكمة وتفضيلاتها او يركز على وجود علاقة ترابطية بين نظام المعتقدات وعملية الادراك وعملية صنع القرار وفي كل الاحوال يتجلى دور القيادة السياسية من خلال ثلاث عناصر وهي القائد و الفاعلية والجماعة السياسية يؤدي القائد السياسي في غالبية الدول النامية دوراً مركزياً في صناعة القرار السياسي لان النظم السياسية فها انتقالية تعاني من تدني مستوى الكفاءة في الاداء الاداري وتفاقم ازمة التوزيع وغياب المشاركة السياسية الحقيقية وكذلك ضعف القدرات الاستجابية لهذه الانظمة ومحدودية تأثير الراي العام وكذلك عدم توافر قنوات تعبير فعالة وخضوع الهيئات الرسمية للتوحد والامتثال بذريعة المعقولية وصيانة الوحدة الوطنية [٤] .

---

[١] – فيليب برايار ومحمد رضا العلاقات الدولية ' ترجمة حنان فوزي حمدان، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط١، ٢٠٠٩، ص٨٣.

[٢] – فيليب برايار ومحمد رضا العلاقات الدولية ' ترجمة حنان فوزي حمدان المصدر نفسه ، ص (١١٣,١١٢)

[٣] – محمد جواد اسايش زراج ، سياسة ايران الخارجية حيال جيرانها ، مجلة فصيلة ايران والعرب ، مركز الابحاث العلمية ، والدراسات الاستراتيجية للشرق الاوسط ، بيروت العدد ٨ ، ٢٠٠٥، ص ٢٠

[٤] – احمد ناصوري ، المصدر سابق ، ص (٢٧٤ ،٢٧٥ ، ٢٧٦)

٥- العامل العسكري : يعد العامل العسكري لأي دوله في العالم واحداً من اهم العوامل التي تحدد ملامح قوتها او مكامن هيمنها بتجاه التحديات الخارجية التي تمس مصالحها وتمتلك ايران قدرات عسكرية كبيرة تمدها بعوامل قوتها ودعم لسياستها الخارجية وتمكنها من ممارسة سياسة خارجية فاعلة ومؤثرة الا ان طبيعة التهديدات المختلفة للأمن القومي الايراني تحتم اعطاء الاله العسكرية ادواراً متعددة تنسجم مع تحديات البيئتين الداخلية والخارجية وعدم جعلها تقتصر على الوظيفة التقليدية المتمثلة بالدفاع ضد العدو الخارجي [١] .

٦- العامل الثقافي و الاجتماعي

يمكننا في فئة العوامل الثقافية ادراج متغيرات مختلفة مثل الثقافة بمعناها الحقيقي والعقلية الجماعية والرأي العام ويمكن للثقافة من حيث هي (نظام القيم واللغة والدين) ان تمتلك تأثيرا مهما على السياسية الدولة الخارجية ويمكن للتجانسات الثقافية ان تشكل عوامل تقارب ولكن في الوقت ذاته يمكن ان تشكل عوامل نزاع بين كيانات دولية ويمكن للغة والدين ان تحث دولاً على انشاء بنى للتعاون فيما بينهما ويمكن ايضاً ف بعض الحالات ان تحث الدول على الانخراط في مغامرات خارجية بهدف الدفاع عن اقليات لغوية ودينية [٢] .

ثانياً : عوامل البيئة الخارجية: تحاول معظم الدراسات في العلاقات الدولية ان تعطى تفسيراً للوضع الدولي عن طريق فهم العوامل الداخلية في الدول ولاسيما الدول القوية على اعتبار انها تشكل المحاور او الاقطاب الرئيسية في العالم وترى هذه الدراسات السياسية الخارجية للدول وكأنها تتابع وانعكاسات للعوامل الداخلية و تفاعلات السياسية وقد يقضي هذا النمط مسيطراً على ادبيات السياسة الخارجية حتى (بيترجور يفتش) وهو احد علماء السياسة الدولية دراسته المشهورة بعنوان (الصورة الثانية بالاتجاه العكسي المصادر الدولية للسياسية الداخلية) اذ ناقش فيها فكرة بعض السياسات الخارجية ليست تابعة لعوامل داخلية بالأساس بل هي انعكاس للوضع الدولي الذي يفرض تغيرات ومؤثرات كل دولة معينة ويجعلها تغير من سياستها ومؤسساتها الداخلية ومن ثم تغير و تتأثر سياستها الخارجية [٣] .

---

[١] -اسحاق يعقوب محمد ، الموقف الايراني من مبادرة الشرق الاوسط الكبير واثره على العلاقات العربية الايرانية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،٢٠٠٨ ص ٩٩

[٢] - فليب برايار ومحمد رضا جليلي ، مصدر سابق ، ص ٨٣-٨٤ .

[٣] - عبد الله يوسف سهر، مصدر سابق ، ص (٢٤)

اما فيما يتعلق بتأثير البيئة الخارجية على السياسة الخارجية الايرانية فأن الاوضاع و الظروف الدولية المحيطة بإيران سواء كانت مناسبة او غير مناسبة ودور القوى الدولية وانماط التحالفات والائتلافات تعد من المحاور الرئيسية المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الايراني مع الاخذ العلاقة القوية بين العولمة ومسيرة التحول والتغيرات المجتمعية وعلية فأن البيئة الخارجية بمستوياتها الاقليمي والدولي تؤثر في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الايراني سواء من حيث الفرص التي تهيئها او من حيث العقبات والتهديدات التي تثير امامها [١] .

المطلب الثالث

مصادر القرار السياسي الخارجي الايراني و مجلس الخبراء

ان السياسة الخارجية للدول يتم اعدادها وتنفيذها عن طريق مؤسسات ومن ثم فأن صانعوا القرار ومنفذيه لا يتأثرون فقط بقدراته الشخصية التي يعملون بها في اطارها ولكن ايضاً بمجموعة من القواعد و المحددات و التطلعات التي تفرضها طبيعة المؤسسة التي ينتمون اليها وان السياسة الايرانية تحددها العديد من المراكز السلطة التي تتنافس فيما بينها بشدة وتتسم بعض المراكز يكونها ذات طبيعة رسمية وبانها متجذرة في الدستور والانظمة التشريعية المدونة وتكشف عن نفسها في مؤسسات الدولة واما مراكز السلطة الاخرى فهي غير رسمية وتتجمع اما حول جمعيات سياسية دينية لنخبة القيادة الايرانية التي تنقسم الى العديد من الاجنحة الايدلوجية واما حول مؤسسات ثورية و قوات امن [٢]

ويقتضي تقسم هذا المطلب الى اولاً المصادر الرسمية وثانياً المصادر غير الرسمية لعمية صنع القرار الى

---

[١] – رضا سمير ، الدبلوماسية ، الايرانية والتطورات الاقليمية الجديدة في الخليج ، مجلة البيئة ، العدوان ، (٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٠٠٥ ، ص (٣)

[٢] – ودودة بدران ، تخطيط السياسية الخارجية ، دراسة نظرية وتحليلية ، مجلس السياسة الدولية القاهرة ، العدد ٦٩ ، ١٩٨١ ، ص ٧٤

اولاً / المصادر الرسمية : تضم مجموعة من المؤسسات السياسية ومنها

أ- مجلس الخبراء م يعتبر مجلس الخبراء الهيئة الاساسية في النظام الايراني الذي عهد اليه الدستور مهمة تعين وعزل قائد الثورة الاسلامية في ايران يتألف هذا المجلس من ٨٦ عضواً يتم انتخابهم عن طريق اقتراع شعبي مباشر لدورة واحدة مدتها ثماني سنوات بحيث تتمثل كل محافظة بعضو واحد وله اركان يتكون من هيئة رئاسة وامانة عامة وهيئة تحقيق ولجان مختصة ويرأس هذا المجلس احمد جنتي الذي ينتخب رئيسا للدورة الحالية في ٢٤ مايو ٢٠١٦ [١]

ب – المرشد الاعلى للثورة : ويتمتع النظام السياسي في ايران بمفردة في تقسيمة السلطات اذا يمتاز هذا النظام لكونه نظام رباعي فيما يتعلق بالمؤسسات الرسمية التي اقرها الدستور فأذا كانت السلطات المتعارف عليها في انظمة دول العالم المختلفة هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية الا ان هذا السلطات في الجمهورية الاسلامية الايرانية تمارس صلاحياتها بأشراف سلطة رابعة تتمثل بولي الامر وامام الامة وهو المرشد الاعلى للثورة الذي يعمل وفق نظرية ولي الفقيه التي تعد الركيزة الاساسية وحجر الاساس لنظام الجمهورية الاسلامية [٢] .

لقد نصت المادة (١١٠) من الدستور الايراني على وظائف وصلاحياته التي حاول الخاتمي و إصلاحيوه الغاءها دون جدوى على صلاحيات ووظائف المرشد الاعلى باعتباره اعلى سلطة قد منحه الدستور السيادة الزمنية السياسية والدينية [٣] .

بعد منصب المرشد الاعلى للثورة اقوى مؤسسة في ايران دون منازع لصلاحياته الدستورية من جهة ولارتباطه بالنظرية السياسية الدينية التي نادى بها ايه الله الخميني وهي ولاية الفقيه من جهة اخرى [٤] .

---

[١] صادق حنتوش ،السياسة الخارجية الايرانية، (١٩٧٩ – ٢٠١٢) ، المصدر السابق ، ص ٣٤

[٢] – سلطان محمد النعيمي ، الفكر السياسي الايراني ، (جذوره ، روافده ، اثاره) دراسة تحليلية المصادر الفارسية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ط ٢، ٢٠١٠ ، ص ٨٩١

[٣] – دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية ، المادة (١١٠)

[٤] – عبد العزيز مهدي مكي ، المصدر السابق ، ص (٦٨)

ج – السلطة التنفيذية / وتشمل المؤسسات الرسمية الاتية

اولاً / رئيس الجمهورية : يعتبر رئيس الجمهورية هو اعلى سلطة رسمية في الدولة بعد منصب الفقيه ، فمنصبه هو المنصب الثاني في النظام السياسي الايراني حسب نص المادة (١٣٢) من الدستور الايراني لعام ١٩٧٩ وتعديلاته انه اعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة ويتمتع بجمع الصلاحيات التي لا تربط مباشرة الدستور امام الشعب و المرشد مجلس الثورة ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب لمدة اربع سنوات ويمكن انتخابه مره ثانية بصورة متواليه لدورة واحدة فقط [١] .

يؤدي رئيس الجمهورية في ايران عملية صنع القرار السياسي بثلاثة عوامل اساسية صلاحيات دستورية ، وطبيعة علاقاته بالمؤسسة الدينية والمصالح والقوى التي تعبر عنها [٢] .

ثانياً / وزارة الخارجية : ان الوزارة الخارجية مسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية وذلك وفقاً للدستور والقانون التنفيذي الذي يوضح مهام وزارة الخارجية والذي تم التصديق عليه في عام ١٩٨٥ الا ان دورها لا يقتصر على ذلك بل يتجاوزه ليمتد الى عملية التخطيط لها وصنعها ذلك لسببين

اولاً– ان وزير الخارجية عضو رئيس في كثير من المؤسسات الرئيسية في الدولة مثل المجلس الاعلى امن القمي والحكومي كما ينوب عنه ممثل يحدده وهو المؤسسات المرجعية الاخرى مثل مجلس الشورى ومجمع تشخيص مصلحة النظام

ثانياً / لا يمكن لوزير الخارجية الانتظار لحين اتمام الاجراءات و الخطوات المعمول بها في الحالات والظروف العادية وذلك في حالة حدوث طارئة حيث يتخذ وزير الخارجية في الظروف الطارئة قراراه بشكل مباشرة ثم يقدم تقريره بعد ذلك الى الهيئات والسلطات المختصة [٣] .

---

[١] – محمد كاظم علي ، النظام السياسي في ايران دراسة في النظام الجمهوري ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ، ص (١٥٥)

[٢] – احمد ناصوري ، المصدر السابق ، ص (٣٠٢)

[٣] – عباس ملكي ، المصدر السابق ، ص٢٥ .

ثالثاً / مجلس الامن القومي تأسس مجلس الامن القومي عام ١٩٨٩ يقصد حماية ايران من التهديدات الخارجية والداخلية للمجلس مهام تتمثل بوضع السياسات الامنية والدفاعية في ضوء السياسات العامة الصادرة عن المرشد وتنسيق النشاطات الاساسية والامنية والاجتماعية والثقافية مع السياسات الدفاعية الامنية العامة للدولة وكذلك تسخير كافة الموارد البلاد الطبيعية وغير الطبيعية لمواجهة أي تهديد داخلي او خارجي الامن البلاد ويترأس رئيس الدولة مجلس الامن القومي وتختص بتكوين المجلس وتحديد وظائفه هي مادة واحدة في الدستور وهي المادة ١٧٦ [١] .

بمقتضى هذه المادة فأن المجلس يتكون من كل رؤساء السلطات الثلاث الحكومة مجلس الشورى والهيئة القضائية ورئيس هيئة اركان القيادة العامة للقوات المسلحة ومسؤول التخطيط والميزانية اما وظائفه نقد حددتها المادة ١٧٧ من الدستور وهي تأمين المصالح الوطنية و حراسة الثورة الاسلامية وحدة اراضي البلاد والسيادة الوطنية [٢] .

د.– السلطة التشريعية وتضم مجموعة من المؤسسات الرسمية التي تعد من مصادر صنع القرار السياسي الخارجي وهي

مجلس الشورى الاسلامي : يسهم المجلس الخارجية للدول من خلال تصديقه على جميع المعاهدات والاتفاقيات و المواثيق الدولية ويعد دستوريا بأنه من اقوى مؤسسات صنع القرار في ايران ويمارس المجلس السلطة التشريعية ويتألف من نواب الشعب الذين ينتخبون مباشرة بالاقتراع السري وتكون مدة النيابة في مجلس الشورى الاسلامي اربع سنوات وتجري انتخابات كل دوره قبل انتهاء الدورة السابقة بحيث لا تبقى البلاد بدون مجلس في أي وقت من الاوقات ويتألف المجلس من (٢٧٠) نائباً [٣] .

مجلي صيانه الدستور : يتولى مجلس صيانة الدستور الاشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية واعضاء مجلس الشورة الاسلامي ويتولى ايضا مسالة مدى مطابقة القوانين الاسلامية وله الحق في رد أي قانون يوافق علية مجلس الشورى الاسلامي بحجة مخالفته للشريعة الاسلامية وقد عبر ايه الله الخميني عن اهمية مجلس صيانه الدستور بقوله (ان مجلس صيانه الدستور التجسيد العلمي لفكرة ولاية الفقيه واذا

---

[١] – محمد صادق الحسيني ، صنع القرار في ايران وتركيبة النظام الاسلامي ، مجلة شؤون الاوسط بيروت ، العدد ٥٤ اب ١٩٩٦ ، ص ١٦

[٢] – ضاري سرحان الحمداني ، المصدر السابق ، ص٩٩

[٣] – دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية ، المادة (٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤)

تجاهل مجلس الشورى رأي فقهائه فأن ذلك يعد اهدار للولاية التي هي ركن اساس في الدستور الثورة الاسلامية[١] .

ثانياً / المصادر الغير رسمية

تلعب المؤسسات الغير رسمية دوراً مماثلا عملية صنع القرار السياسي وهناك مؤسسات اخرى تلعب دورا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية وغيرها وتعد هذه المؤسسات بمثابة مصادر غير رسمية تأخذ دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي وتتمثل المصادر الغير رسمية بما يأتي :

اولاً / المؤسسة الدينية / لم تكن المؤسسة الدينية والحوزة العلمية وليدة الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ بل ظهر دورها وفرضت نفسها على الساحة الايرانية بعد ان انتشرت التقاليد الخاصة بالفكر الشيعي و تأسيس مرجعية دينية اصبحت فيما بعد قوة سياسية واجتماعية وحتى اقتصادية فضلاً عن واجبها الديني [٢] .

ثانياً / القوة الاقتصادية / وتشمل البازار (غرفة التجارة) والمؤسسات الخيرية وفي مقدمتها مؤسسة المستضعفين و البازار هو من القوى الفاعلة في الحياة السياسية الايرانية ، ونظر للعلاقة التي تربط كبار التجار والمؤسسة الدينية والبازار محسوب على التيار المحافظ في المجالين الاجتماعي والسياسي ، لأنه يدعو التضيق نطاق الممارسة الديمقراطية ولكنه في الوقت نفسه يؤيد تقليص دور الدولة وتبني منظومة قيم الليبرالية الاقتصادية ويعد البازار اقوى فئه اجتماعية بعد علماء الدين في الحياة السياسية الايرانية [٣] .

ثالثاً / الطبقة المثقفة ان جمهورية ايران لا تخرج من المشاركة المجتمعية في صنع القرار السياسي ومن اهم تلك القنوات المجتمعية هي شريحة المثقفين من طلبة واساتذة وتكنوقراط وغيرهم فأنهم يلعبون دوراً سياسياً في تنشيط وتوضيح السياسة الخارجية الايرانية [٤] .

---

[١] احمد ناصوري ، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي ، مجلة دمشق المجلد ٢١، العدد الاول ، سنة ٢٠٠٥ ، ص (٣٠٢)

[٢] – بهاء عدنان السعيري ، الاستراتيجية الامريكية اتجاه ايران بعد احداث ايلول ٢٠٠١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستتراتيجية ، بغداد ، الطبعة الاولى ، سنة ٢٠١٢ ، ص (٢١٧)

[٣] مهند مبيض ، الفكر السياسي الاسلامي والاصلاحي ، التجربتان العثمانية والايرانية ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، سنة ٢٠٠٨ ، ص (٩٤)

[٤] لويد جنسين ، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة محمد السيد سليم ، الرياض ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٩ ، ص (١٥٤ – ١٥٧)

رابعاً / جماعات الضغط تؤثر الجماعات غير الحكومية في السياسة الخارجية ، اذ يتسم تأثير جماعات المصالح على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية بأنه تأثير محدود للغاية وان تلك الجماعات لا تتمتع بأي موقع سلطوي في مجال السياسية الخارجية فأن عليها ان تقنع القائمين على السلطة بصحة وجهات نظرها خاصة بالقضايا السياسية والعسكرية الهامة وتعد الاحزاب السياسية وجماعات المصالح التي تنشأ لتجميع المصالح والتعبير عنها من اهم تلك الجماعات [1] .

وهناك جماعات ضغط في النظام السياسي في ايران وهي على مذهبين

اولهما : مؤيدي الاصلاح مثل منظمة تقوية الوحدة

ثانيهما: جماعات مع خط الجمهورية الاسلامية وتنحصر بأنها حزب الله ومجاهدو الثورة الايرانية

[1] -ضاري سرحان ، المصدر السابق، ص١٧٣ .

الخاتمة

بعد نجاح الثورة في اسقاط الشاة في شباط من العام ١٩٧٩ اسس نظام الجمهورية الاسلامية في ايران بقيادة اية الله الخميني ولقد صيف هذا النظام السياسي كنظام سياسي قائم على اساس نظرية ((ولاية الفقيه) والتي هي محور النظام واساس شرعيته وهذه النظرية لاتأتي من الفراغ اذ جاءت نتيجة لتظافر جهود الفقهاء من داخل المؤسسة الدينية الايرانية ، ولقد جاء هذا النظام ليمزج بين مفردات اسلامية مع اخرى ديمقراطية لتظهر بشكل جلي خصوصية هذا النظام والذي مبدئين اساسين الاول " المبدا الاسلامي " والذي يجسد الالهية للنظام والمبدأ الثاني هو المبدأ الجمهورية مثلاً للشرعية الشعبية ولقد انعكس هذه الثنائية على مؤسسات النظام الدستورية لتكون امام نوعين منالمؤسسات هما المرسسات دستورية معينة تجسد اسلامية النظام كمؤسسة الولي الفقيه ومجلس صيانة الدستور مجمع تشخيص النظام وبالمقابل هناك مرسات دستورية قائمة على اراء الشعوب وتستخدم اليات وديمقراطية مثل الانتخابات والتداول السلمي للسطلة وتتجسد هذه بمجلس الشورى الاسلامي ومجلس الخبراء ورئاسة الجمهورية مع اقرارنا بسيطوة المؤسات المعينة على المؤسات المنتخبة

الاستنتاجات

١- ان النظام السياسي الاسلامي في ايران يعتمد على مبدئين اساسين في الحكم هما نظرية ولايه الفقيه والشورى في الحكم

٢- ان مجلس الخبراء هو عبارة عن هيئة نص عليها الدستور وتكون وظيفته هي تعيين الولي الفقيه ويكون له دور مهم في النظام السياسي الايراني كونة المشرق على تنفيذ اكمال المرشد الاعلى وانتخابة وعزله

٣- كذلك يكون مجلي الخبراء دور مهم في الحياة الساسية الايرانية لانه مشرف على اعلى سلطة سياسية في ايران وان الاتجاهات الفكرية لدى اعضاءه تلعب دوراً في تحديد مستقبل شخص المرشد الاعلى

٤- لقد تبين ان الحياة السياسية الايرانية تشهد حراك سياسي شديد من خلال نجاح الثورة ولحد هذه اللحظة فكان محور الخلاف في اول الامر الامر هو دستورية النظام الاسلامي وجمهورية وايضاً حول الصلاحية المطلقة التي اعطت في الدستور الى الولي الفقيه والذي يتم اختياره من قبل مجلس الخبراء الذي ينتخب من قبل الشعب

٥- من خلال ما تقدم يتضح ان النظام السياسي الايراني يمتاز و ينفرد بكثير مؤساته و الدستورية بالمقارنة مع النظام الاخر وذلك لفرادة وخصوصية الفلسفة الدستورية التي استند اليها النظام والتي ترتكز على اربعة وظائف وسلطات في ال والتي تجلت باساسين هما الاول في النظام يتمثل بجمع تشخيص النظام الذي اختلاف واقعة السياسي والدستوري في مرحلتين الاولى عندما كان هذا المجلس مجرد تجميع لرؤساء السلطات الثلاث لاتخاذ القرار والثانية عندما استحدث هذا المجلس التعديل الدستوري عام ١٩٨٩ واصبح مرتبطاً بـ الولي الفقيه من خلال ذلك فقد اصبح الولي الفقيه القائد و اساس ثابت وديمومة النظام

الخاتمة

بعد نجاح الثورة في اسقاط الشاة في شباط من العام ١٩٧٩ اسس نظام الجمهورية الاسلامية في ايران بقيادة اية الله الخميني ولقد صيف هذا النظام السياسي كنظام سياسي قائم على اساس نظرية ((ولاية الفقيه) والتي هي محور النظام واساس شرعيته وهذه النظرية لاتأتي من الفراغ اذ جاءت نتيجة لتظافر جهود الفقهاء من داخل المؤسسة الدينية الايرانية ، ولقد جاء هذا النظام ليمزج بين مفردات اسلامية مع اخرى ديمقراطية لتظهر بشكل جلي خصوصية هذا النظام والذي مبدئين اساسين الاول " المبدا الاسلامي " والذي يجسد الالهية للنظام والمبدأ الثاني هو المبدأ الجمهورية مثلاً للشرعية الشعبية ولقد انعكس هذه الثنائية على مؤسسات النظام الدستورية لتكون امام نوعين من المؤسسات هما المؤسسات دستورية معينة تجسد اسلامية النظام كمؤسسة الولي الفقيه ومجلس صيانة الدستور مجمع تشخيص النظام وبالمقابل هناك مؤسسات دستورية قائمة على اراء الشعب وتستخدم اليات وديمقراطية مثل الانتخابات والتداول السلمي للسطلة وتتجسد هذه بمجلس الشورى الاسلامي ومجلس الخبراء ورئاسة الجمهورية مع اقرارنا بسطوة المؤسسات المعينة على المؤسات المنتخبة .

الاستنتاجات

١- ان النظام السياسي الاسلامي في ايران يعتمد على مبدئين اساسين في الحكم هما نظرية ولايه الفقيه والشورى في الحكم

٢- ان مجلس الخبراء هو عبارة عن هيئة نص عليها الدستور وتكون وظيفته هي تعيين الولي الفقيه ويكون له دور مهم في النظام السياسي الايراني كونة المشرق على تنفيذ اكمال المرشد الاعلى وانتخابة وعزله

٣- كذلك يكون مجلس الخبراء دور مهم في الحياة الساسية الايرانية لانه مشرف على اعلى سلطة سياسية في ايران وان الاتجاهات الفكرية لدى اعضاءه تلعب دوراً في تحديد مستقبل شخص المرشد الاعلى

٤- لقد تبين ان الحياة السياسية الايرانية تشهد حراك سياسي شديد من خلال نجاح الثورة ولحد هذه اللحظة فكان محور الخلاف في اول الامر الامر هو دستورية النظام الاسلامي وجمهوريته وايضاً حول الصلاحية المطلقة التي اعطت في الدستور الى الولي الفقيه والذي يتم اختياره من قبل مجلس الخبراء الذي ينتخب من قبل الشعب

٥- ومن خلال ماتقدم يتضح ان النظام السياسي الايراني يمتاز وينفرد بكثرة مؤسساته السياسية والدستورية بالمقارنة مع النظم الاخرى وذلك لفرادة وخصوصية الفلسفة الدستورية التي استند اليها النظام والتي ترتكز على اربع وظائف وسلطات في الدولة والتي تجلت باساسين الاول في النظام يتمثل بمنصب الولي الفقيه ذات الصلاحيات الواسعة والاساس الثاني المتمثل بمجمع تشخيص النظم الذي اختلاف واقعه السياسي والدستوري في مرحلتين الاولى عندما كان المجلس مجرد تجمع لرؤوساء السلطات الثلاثة لاتخاذ القرار والثاني عندما استحدث هذا المجلس التعديل الدستوري عام ١٩٨٩ واصبح مرتبطا

بالوالي الفقيه من خلال تعين اعضاءه الدائميين والمؤقتين وايضا حل مشكلات النظام ومن خلال ذلك فقد اصبح (الولي الفقيه)القائد و اساس ثبات وديمومة النظام .

المصادر

- القران الكريم

الوثائق ، الموسوعات و المعاجم

اولا : الكتب-

١-أمال السبكي ، تاريخ ايران السياسي بين الثورتين ١٩٠٦ -١٩٧٩ المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٩٩ .

٢-أحمد حسين يعقوب ، الامام الخميني والثورة الاسلامية في ايران القصة الكاملة بيروت ، مكتبة الغدير، ٢٠٠٠.

٣-أصغر شيرازي ، دستور جمهورية ايران والدولة الاسلامية ، ترجمة حميد الكعبي ، دمشق دار المدى للثقافة والنشر ، ط ١ ،٢٠٠٢

٤-أحمد الكاتب ، تطور الفكري السياسي الشيعي من الشورى الى الولاية الفقيه ، طهران . دار الشورى للدراسات والاعلام ،ط١ ، ١٩٩٧

٥-أمل حمادة ، الخبرة الايرانية الانتقال من الثورة الى الدولة ، الشبكة العربية للأبحاث ، ط١ ،٢٠٠٥

٦-بزهان جازاني ، مدخل تاريخ ايران المعاصر ، ترجمة مركز البحوث والدراسات بغداد ،١٩٩١ ، سلسلة الكتب المترجمة ١٥

٧-بهاء عدنان السعيري ، الاستتراتيجية الامريكية اتجاه ايران يعد احداث ايلول ٢٠٠١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد ، ط ١ ، ٢٠١٢

٨-توفيق السيف ، نظريات السلطة في الفقه السياسي الشيعي ، المركز الثقافي العربي ، بيروت، الدار البيضاء ، ط ١ ،سنة ٢٠٠١
٩-جلال الدين مدني ، تاريخ ايران السياسي المعاصر ، ترجمة سالم مشكور ، منظمة الاعلام الاسلامية ، ايران ، ط ١ ، سنة ١٩٨٣
١٠- حمد جاسم الخزرجي ، مستقبل النظام السياسي ، جمهورية ايران الاسلامية ، دمشق ، مكتبة زين الحقوقية والادبية ، ط١ ، سنة ٢٠١٣
١١- روح الله الموسوي الخميني ، الحكومة الاسلامية ولاية الفقيه ، مؤسسة الثقلين للثقافة ، دمشق ،٢٠٠٩
١٢- سلطان محمد النعيمي ، الفكر السياسي الايراني ، جذوره . ورافده ، اثره دراسة تحليلية في ضوء المصادر الفارسية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ضبي ، ط ٢، سنة ٢٠١٠
١٣- ضاري سرحان الحمداني ، سياسة ايران اتجاه دور الجوار ، العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ط ١. سنة ٢٠١٢
١٤- طلال عتريسي ، الجمهورية الصعبة ايران في تحولاتها الداخلية و سياساتها الاقليمية ، بيروت ، دار الساقي ، ط ١ ، سنة ٢٠٠٦
١٥- علي المؤمن ، النظام السياسي الاسلامي الحديث والاقتباس من الانظمة السياسية الوضعية ، بغداد ، دار روافد للنشر و الطباعة والتوزيع ،سنة ٢٠٠٩
١٦- فليب برايار ومحمد رضا ، العلاقات الدولية ، ترجمة حنان فوزي، بيروت ، دار ومكتبة الهلال ، ط ١ ،٢٠٠٩
١٧- لويد جنسن ، تغيير السياسة الخارجية ، ترجمة محمد السيد سليم ، الرياض ، ط١، ١٩٨٩
١٨- مهند مبيض ، الفكري السياسي الاسلامي والاصلاح التجربتان العثمانية والايرانية ، بيروت ، الدار العربية ، للعلوم ناشرون ، سنة ٢٠٠٨
١٩- نيفين عبد المنعم مسعد ، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الايرانية مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط ١ ، سنة ٢٠٠٣

ثانيا : المجلات-

١-احمد ناصوري ، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي ، مجلة جامعة دمشق ، ١ المجلد ٢١ ، العدد الاول ، سنة ٢٠٠٥

٢-رضا سيمبر ، الدبلوماسية الايرانية والتطورات الاقليمية الجديدة في الخليج ، مجلة البنية ، العددان ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٠٠٥

٣-طلال عتريسي ، ايران الى اين ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٨٢ م سنة ٢٠٠٣

٤-عبد الله يوسف سهر ، السياسة الخارجية الايرانية ، تحليل لصناعة القرار، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستتراتيجية ، القاهرة ، العدد ١٣٨ ، ١٩٩٩

٥-عباس ملكي ، صنع القرار في السياسة الخارجية الايرانية ، مجلة مختارات ايرانية ، القاهرة ، العدد ٢٦ ، سنة ٢٠٠٣

٦-محمد السعيد عبد المؤمن ، الجمهورية التاسعة في ايران ، مجلة قضايا ايرانية مركز الدارسات الوحدة العربية ، القاهرة ، العدد ٨ ، سنة ٢٠٠٥

٧-محمد جواد اسايش زراج ، سياسة ايران الخارجية حيال جيرانها ، مجلة فصيلة ايران والعرب ، مركز الابحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الاوسط بيروت ، العدد ٨ ، سنة ٢٠٠٥

٨-محمد صادق الحسيني ، صنع القرار في ايران وتركيبة النظام الاسلامي مجلة شؤون الاوسط ، بيروت ، العدد ٥٤ ، اب ١٩٩٦

٩-ودودة بدران ، تخطيط السياسة الخارجية ، دراسة نظرية وتحليلية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهر ، العدد ٦٩ ، ١٩٨٢

ثالثا: الرسائل والاطاريح -

١-امجد عبد الغفور محمد ، الدين والتحديث في ايران دراسة في موقف المؤسسة الدينية من عملية التحديث في ايران ١٩٥٥ - ١٩٧٩ ' رسالة ماجستير غير منشورة ' جامعة بغداد ١٩٨٨

٢-اسحاق يعقوب محمد ، الموقف الايراني من مبادرة الشرق الاوسط الكبير واثره على العلاقات العربية الايرانية ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨

٣-حمد جاسم الخزرجي ، مستقبل النظام السياسي في جمهورية ايران الاسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١١

٤-خالد موسى جواد ، العلاقات الامريكية الايرانية ١٩٦٨ – ١٩٨٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠

٥-رعد عبد الجليل المصطفى ، الاسلام السياسي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ١٩٩٥

٦-صادق حنتوش ناصر ، السياسية الخارجية الايرانية ١٩٧٩ -٢٠١٢ رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، سنة ٢٠١٣

٧-طالب محيبس حسن الوائلي ، ايران في عهد الشاه اسماعيل الاول ، ١٥٠١ – ١٥٢٤ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ٢٠٠٤

٨-عبد العزيز مهدي مكي ، سياسية ايران الخارجية (١٩٧٩ – ٢٠٠٣) اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، سنة ٢٠٠٥

٩-محمد كاظم علي ، النظام السياسي في ايران دراسة في النظام الجمهورية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤

رابعا :مواقع الانترنت-

١-http://www. Aljazeera.net

٢- http: // www .iran – emrooz .net